اسعار الفواكه والخضر

الطماطة	١٠٠٠
الخيار	١٥٠٠
الباذنجان	١٥٠٠
البطاطا	١٠٠٠
البصل	١٠٠٠
قرنابيط	١٥٠٠
اللهانة	١٢٥٠
الشلغم	٧٥٠
الشوندر	٧٥٠
الخس	١٥٠٠
البرتقال	١٢٥٠
الموز	١٥٠٠
التفاح الاحمر و الاصفر	١٥٠٠
الليمون	١٢٥٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٩٠	١٣٠٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

آليات المصارف الحكومية وسياسة البنك المركزي العراقي

محمد شريف ابو ميسم

"يهدف البنك المركزي العراقي من خلال سياسته النقدية الى خفض مستويات التضخم وتوفير الاستقرار النقدي بغية دفع عملية النمو الاقتصادي باتجاهاتها الصحيحة .. وقد تمثلت آليات تلك السياسة مزاد الدولار اليومي الذي يتم من خلاله بيع الدولار للمصارف وكذلك دعم اسعار قيمة الفائدة المدفوعة على حسابات التوفير والودائع الثابتة في النظام المصرفي.."

بيد ان ثمة ملاحظة تتعلق باليات عمل المصارف الحكومية في تنفيذ سياسة البنك للحد من ظاهرة التضخم النقدي ؛ فتعديل اسعار الفوائد المقبوضة على الائتمان الممنوح وتعديل اسعار الفوائد المدفوعة على حساب التوفير وعلى الودائع، يقتضي الاعلان بغية اعلام الجمهور بذلك،لان الجمهور هنا، هو اللاعب الرئيسي في تنفيذ هذه المعالجة، على اعتبار ان السيولة النقدية بين يديه.. والاشكالية هنا ليست في ضعف الاعلان وحسب، وانما في انعدام ذلك الاعلان، فالفائدة الممنوحة على حساب التوفير كانت ٦٪ وغالبية الجمهور الذي توارث القطيعة مع المؤسسات المصرفية جاءت بسبب انعدام الثقة بينه وبين تلك المؤسسات التي كانت خاضعة الى اجتهادات ارتجالية من الحكومة المركزية حين كانت تحرك الاقتصاد ليصب في سلة السياسة وليس العكس كما هو معروف، هذا الجمهور وبسبب انعدام الوعي المصرفي، وبسبب تلك القطيعة، مازال يعتقد ان الفائدة الممنوحة على حساب التوفير هي ٣٪ او اقل من ذلك، في حين ان الفائدة الجديدة التي طرحتها المصارف الحكومية فى مخاطباتها الى فروعها هي ١٠٪ وهذا .. التعديل فيه الكثير من الاغراء لاستدراج الكتلة النقدية المحفوظة تحت الوسادة كما يقال،علما ان هذه التعديلات قد تم العمل بها ابتداء من ١/١/ ٢٠٠٧،ولكننا لم نقرأ يوما ولم نشاهد اعلانا على شاشات التلفزة يخبر الجمهور والشركات بان سعر الفائدة الجديد على الودائع الثابتة لمدة سنة أصبح ١٠٪ بعد ان كان ٨٪ والاكثر من ذلك،ان الجمهور وعلى مختلف مستوياته، مازال غير مصدق لما قد يخبره البعض في هذا الخصوص..مدير احد الفروع في مصرف حكومي قال لنا.. نحن كمصرفيين نخشى تدفق الكتلة النقدية على مصارفنا.. لان تدفق هذه الكتلة، يعني الالتزام بخصوص دفع الفائدة وبالتالي يعني ضرورة الاستثمار لهذه المبالغ بغية الايفاء بذلك الالتزام علما ان خزائن مصارفنا تزدحم بالاموال، ولكن اداراتنا تخشى استثمارها ..ثم استدرك قائلا ..صحيح ان تلك المبالغ يمكن ايداعها في خزينة البنك المركزي وبالتالي يمكن الحصول على نسبة فائدة اكبر من تلك التي نمنحها الى زبائننا.. ولكننا وبصراحة توارثنا الكسل والعمل الروتيني في اداء وظائفنا، بينما سياسة البنك المركزي تحتاج الى الجدية في التنفيذ وتقتضي المتابعة والمراقبة من قبل البنك على عمل المصارف الحكومية، فهنالك الكثير من الكتب والمخاطبات التي تتعلق بتفاصيل مهمة وضرورية في العمل المصرفي، ولكنها لم تنفذ حتى الآن، او انها نفذت بشكل روتيني بما يشبه عدم التنفيذ فخذ مثلا ضرورة وجود(موظف الامتثال) او موظف التعامل المباشر مع الجمهور بخصوص الودائع لمتابعة ظاهرة غسيل الاموال، هذا الموظف، تم تكليفه بالامر ثم انتهى ذلك الامر كما انتهت التعليمات في داخل الادراج، اذ لم يمارس ذلك الموظف دوره الذي اوصى به البنك المركزي واصبح الامر في (خبر كان) وكذلك الامر بالنسبة الى تعديل اسعار الفائدة او الاعلان عنها في لوحة الاعلانات داخل الفروع فلم يعد الامر اكثر من ورقة تلصق على الحائط شأنها شأن اوراق اخرى وربما تزال بعد بضعة ايام،علما ان سعر الفائدة قد احتسب خلال الشهرين الماضيين (كانون الثاني و شباط) وفق ما معمول به في السنة الماضية لان تعديل قيم الحسابات في الفائدة جاء متأخرا على قرص الحاسبة الذي يعد في الادارة العامة... وهنا لانريد ان نتوقف كثيرا عند كلام هذا (المصرفي)، اذ يكفي ان نفهم ان المصارف الحكومية مشغولة الان في تنفيذ مشروع سلف الموظفين ويكفي ان نشير الى احد فروع هذه المصارف في مدينة البصرة، الذي قام بتسليف اكثر من ثلاثين مليار دينار عراقي الى الموظفين في اقل من خمسة اشهر، فهل يعقل ان الادارات العامة للمصارف الحكومية معنية في تنفيذ سياسة البنك المركزي في مكافحة ظاهرة التضخم ؟ وهي تساهم في زيادة السيولة النقدية بشكل كبير ومرعب بناء على سياسة مالية تتبناها وزارة المالية تتقاطع وبشكل واضح مع السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي.

في الهم الاقتصادي

هل يفي المستثمرون الأجانب بتعهداتهم!

حسام الساموك

احتشد رهط المستثمرين الأمريكيين أمام عدسات الفضائيات ليعلنوا عزمهم على أن يشاركوا العراقيين مشروعاتهم واستثماراتهم وصولا الى تحقيق فائدة الطرفين المتشاركين،وهذا أمر مشروع ومنهج سليم نتطلع جميعا لتنفيذه بالسياقات التعاقدية العادلة التي –نعم- تلبي مصالح المستثمرين،ولكن بالنسبة لنا كعراقيين،نتلمس فائدتها ومردودها الايجابي وثمار أدائها على صعيد تحقيق فرص عمل للعاطلين أو انعكاسها في تنمية موارد البلد،واستنهاض عجلة الانتاج بكل حقولها. وبقدر لهفنا لتحقق المعادلة المنصفة لكلا الطرفين وأولويات سيادة روح الشفافية والرصانة في الأداء،نذكر بحتمية ثبات أسبقية التعاقد مع المستثمرين الذين يضمنون ارساء مشروعات تحقق الفائدة الكفيلة بتحقيق الحاجات الحقيقية لاستنهاض عجلة الانتاج المعطلة بسبب تقادم مكنتها عبر برامج نقل التكنولوجيا المتقدمة فضلا عن استحداث مشروعات نؤكد فيها قدرة العراق والعراقيين على انجاز سلع ومنتجات تعبر عن خصوبة قدراتهم والقاعدة الانتاجية الوطنية المتسمة بجدارتها وانسيابيتها وأهليتها معا . وعودا الى وفد المستثمرين الذي أعرب عن ارتياحه لزيارة المؤسسات المعنية ولقائه عددا من الصناعيين ورجال الأعمال العراقيين،أثارت فضولنا كلمات رددها أحد أعضاء الوفد وهو أمريكي من اصول عراقية جاء ليمثل شركة أمريكية للنفط والغاز،حينما تحدث لاحدى الفضائيات مرددا أفكارا أقل ما يقال عنها أنها سطحية في مضامينها،ودعائية محضة في توجهاتها بقوله ان العلاقات المنفتحة مع أمريكا ستيسر النشاط التجاري بشكل هائل،لأن أي مستثمر يفتح مشروعا لصناعة القمصان مثلا سيجد منتجاته تسوق في أمريكا من دون أن تشملها الرسوم الكمركية، وكأن الأسواق الأمريكية تفتقر الى بضاعة كالقمصان أو غيرها ليصدر اليها المنتج العراقي من دون المنافسة النوعية أو السعرية التي تعج بها عادة الأسواق الأمريكية أو حتى الاوربية، في الوقت الذي غزت السلع الصينية والتايلندية وحتى الفيتنامية تلك الأسواق وضاقت السلطات الأمريكية منها ذرعا. ان المنطلقات التي نترقب أن تضعها هيئة الاستثمار حيث لم يجر تشكيلها حتى الآن، كي تتحقق المصالح الوطنية في التعاقد على المشروعات المنتظر ارساؤها بتمويلات وطنية أو أجنبية،وعبر قانون الاستثمار،لابد من أن تؤكد على رفض مبدأ اغراق العراق بالمشاريع الهامشية وربما الاستهلاكية كما حدث مع بعض التجارب في بلدان مختلفة .بل ينبغي أن تتركز الاختيارات والتعاقدات على مشاريع تستجيب لطموحاتنا الوطنية باستعادة امتلاكنا مشروعات ستراتيجية وتقنيات متقدمة وانتاج زراعي وصناعي متقدم وملب لاحتياجاتنا المختلفة، بل ممهد للتصدير الخارجي وتظل تطلعاتنا ضمن الآمال المشروعة والقابلة للتحقق بفعل أهلية مواردنا وطاقاتنا البشرية المؤهلة فضلا عن تجربتنا الميدانية على شتى الصعد.

غش الوقود وزيوت المحركات يتسبب بهدر كبير للثروة الوطنية وإتلاف سريع للمحركات

بغداد / كريم السوداني

في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها العراق وانتشار البطالة لجأ بعض ضعاف النفوس الى ابتكار وسائل متقدمة في الغش تتسبب باضرار مادية كبيرة بالممتلكات ومن تلك الوسائل الخطرة عمليات غش الزيوت ووقود المحركات بالوانها حيث تتسبب في اتلاف سريع للمحركات وهدر كبير للثروة الوطنية، كما انها تسببت بكوارث حيث يخلط البعض النفط الابيض مع البنزين مما يؤدي الى اندلاع حرائق خطرة عند استعمال المدافيء النفطية. ولمعرفة الاساليب المتبعة في غش تلك المواد دخلنا عالم الوقود والزيوت للتعرف على هذه الظاهرة الخطرة..

يقول(محمود سالم) وهو تاجر زيوت : نتعرض الى عمليات غش وتلاعب متطورة وفنية متقنة لم تكن معروفة سابقا تدل على تفنن ضعاف النفوس الذين يتسببون باضرار جسيمة في الممتلكات الشخصية من خلال اتلاف المحركات او المولدات الكبيرة التي ازداد الطلب عليها نتيجة الانقطاع المتزايد للكهرباء.

ويرى (داود سليم) وهو من اقدم تجار الزيوت في السنك ان بعض هؤلاء لديه تخصص بغش الزيوت المستوردة من خلال سحب نصف كمية الزيت بواسطة (سرنجة) ويضعون بدلا منه زيتا مغشوشا وخلط الزيت المسحوب مع الزيت المغشوش يعطيه كثافة ولون الزيت الاصلي.

وأضاف ان تلك العملية تؤدي بطبيعة الحال الى تلف المحركات بوقت قصير وان المواطن لا يمكنه معرفة غش تلك الزيوت الا بعد استخدامها وحدوث الاضرار.

وكشف (الحاج سعيد) ان هناك أسلوباً اخر باستخدام طريقتين لغش الزيوت المستخدمة اما الاولى فتتمثل بخلط برميل هايدروليك نوع(٥٠٠)مع نصف برميل دهن مغشوش فيكلفهم ذلك (٤٥) الف دينار ويباع على انه دهن محركات الدورة المعروف بجودته

والطريقة الثانية هي خلط (١٥)لتر دهن مع برميل دهن مغشوش ويباع على انه هايدروليك الدورة وتكلفهم هذه العمليه (٣٠)الف دينار ويباع ب (١٧٥)الف دينار

.كما اشار (حامد خيري)احد اصحاب ورش تصليح السيارات الى ان عدداً كبيراً من السيارات التي تجلب للورشة كانت قد اصيبت محركاتها بتلف كامل نتيجة استخدام زيوت ووقود المحركات المغشوشة وعدد كبير من السائقين لم يتمكنوا من تصليح محركاتهم ولا سيما اصحاب مركبات الاجرة مما يضطر بعضهم الى ترك المهنة والبحث عن مصدر رزق اخر في هذه الظروف الصعبة.

ومع تعدد الاسباب تبقى عمليات الغش بكل أنواعه مؤشرا مخيفا للاضرار البشرية والمادية التي يخلفها، الامر الذي يتطلب من الاجهزة المعنية مراقبة الذين يمارسون هذا الغش الخطر ومعاقبتهم وتوعية المواطنين بالابتعاد عن هذه الممارسات وعدم التشجيع عليها واخبار السلطات المختصة عن مرتكبيها فليس من المنصف ان يبحث بعضهم عن فرصة عمل بغش الناس وتدمير ممتلكاتهم والعبث بها .

من جانبه اوضح السيد (محمد الكعبي) وهو صاحب ورشة تصليح للسيارات أن الدهون المغشوشة وحدها لا تسبب اتلاف المحركات وانما الوقود المغشوش ايضا خاصة عند اشتداد الازمات المتكررة حيث يقوم بعض باعة الوقود المنتشرين في الشوارع بخلط لترين من الدهن المغشوش مع برميل نفط ولا يكلفهم ذلك سوى بضعة الاف من الدنانير ثم يبيعونه على انه كاز بسعر (١٢٠) الفا للبرميل الواحد ويرتفع احيانا عند تفاقم الازمة او حسب العرض والطلب مضيفا ان هذه العملية لا تقل خطورة عن غش زيوت المحركات.

ثمة ظاهرة اخرى وهي اضافة نسبة معينة من مادة صبغ الاظافر الاحمر الى الوقود العادي ليصبح لونه شبيهاً بلون البنزين المحسن.

التجارة تمنح اجازات تصدير لمنتوجات عراقية واستيراد مواد وسلع من الخارج

بغداد / المدى

اعلنت وزارة التجارة ان ملاكاتها المختصة اصدرت خلال شهر شباط الماضي ١٦ اجازة تصدير لتجار عراقيين تضمنت احدى عشرة اجازة تصدير تمور الى كل من المغرب و مصر و الامارات و اليمن و اوكرانيا و خمس اجازات تصدير متنوعة للجلود و الصوف كما منحت اربع هويات تصدير للنشاط التجاري الخاص، اضافة الى تصديق ١٨ شهادة منشأ. و من جانب اخر اصدر قسم الاستيراد في الشركة العامة للمعارض العراقية خلال النصف الثاني من شباط الماضي خمسين اجازة استيراد منتوجات غذائية متنوعة، من بينها ١٦ اجازة استيراد بيض مائدة من سوريا و ايران و لبنان كميتها ٢١٨ الف كارتونة، و خمس اجازات استيراد البان و مشتقاتها من الامارات و سوريا و ايران كميتها ١٥٥٠ طنا و اجازة استيراد واحدة للاسماك من مينمار و نيوزلندا كميتها الف طن و ٣ اجازات استيراد لحوم حمراء من الهند كميتها ٢٥٠٠ طن و ٢٥ اجازة استيراد دجاج و مشتقاته من السعودية و البرازيل كميتها ٢٧,٦ الف طن.

العراق وإيران يوقعان اتفاقية مذكرة التفاهم للتعاون التجاري والاقتصادي والثقافي والعلمي والفني

بغداد / المدى

:اختتمت في العاصمة الإيرانية طهران اجتماعات اللجنة العراقية الإيرانية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والعلمي والفني وذلك من خلال تنفيذ بنود مذكرة التفاهم للتعاون التجاري والتي وقعت في طهران بين الجانبين بعد ثلاثة أيام من المباحثات الثنائية وشملت مذكرة التفاهم التي وقعها عن الجانب العراقي الدكتور عبد الفلاح السوداني وعن الجانب الإيراني الدكتور سيد مسعود الكاظمي وزير التجارة في جمهورية إيران الإسلامية خمسة عشر بندا ناقشتها أربع لجان فرعية متخصصة وتضمنت في الجانب التجاري والمالي زيادة حجم التبادل التجاري على مستوى القطاعين العام والخاص حيث قدم الجانب الإيراني قائمة بالسلع الممكن تجهيزها للعراق من مختلف المواد وقد وافق الجانب العراقي على استغلال الامكانات المتوفرة في ايران لتجهيز العراق بالمواد المشمولة بمفردات البطاقة التموينية وخاصة القمح والسكر وزيت الطعام، ويتم لاحقا الاتفاق على شروط التجهيز من حيث الاسعار والكميات. واكد الجانبان على ضرورة التزام الشركات المجهزة للمواد من كلا الجانبين بشروط التعاقد المتفق عليها وخاصة في موضوع المواصفات ، كذلك المشاركة في المعارض الدولية التي تقام في كلا البلدين سنويا وتشجيع المشاركة في المعارض النوعية المتخصصة وقد عبر الجانب الإيراني عن رغبته في إقامة معرض دولي في إيران أو العراق لتشجيع الشركات الإيرانية والشركات ذات الجنسيات الأخرى للمشاركة في معرض إعادة أعمار العراق وإقامة ندوة على هامش المعرض. وأوضح الجانب العراقي عدم الممانعة على هذا المعرض بشرط التنسيق مع الشركة العامة للمعارض العراقية كونها الجهة المخولة رسمياً. واتفق الجانبان على ضرورة تبادل الزيارات لرجال الأعمال والصناعيين والفنيين لدى الطرفين على المستويين الرسمي والقطاع الخاص والسعي لتقديم التسهيلات المطلوبة لإنجاح مهامهم وقدم الجانب العراقي مسودة بروتوكول لتأطير التعاون بين اتحاد الصناعات العراقي وغرفة تجارة وصناعة إيران. واتفق الجانبان أيضا على إقامة أسواق حرة في المنافذ الحدودية لتشجيع رجال الأعمال والشركات والتعرف على الامكانات المتاحة في كلا البلدين من خلال عرض منتجاتها وتعزيز التعاون بالحقل المالي والمصرفي واتخاذ خطوات مناسبة لتسهيل الاتصالات بين المؤسسات المصرفية في العراق لدى المؤسسات الإيرانية المصرفية وتأطير علاقات التعاون الكمركي بين البلدين من خلال اتفاقات كمركية. وفي قطاع الصناعة أبدى الجانب الإيراني رغبته واستعداده للتعاون في إعادة تأهيل المنشآت الصناعية وإقامة دورات متخصصة للخبراء العراقيين وتبادل الوفود بين الشركات الصناعية للمساعدة في تفعيل القطاع الخاص والصناعي وكذلك تنمية الصناعة الصغيرة والمتوسطة في العراق وإمكانية الاستفادة من التجربة الإيرانية في التعاون مع الشركات الأجنبية في مجال صناعة السيارات والشاحنات. وفي مجال النفط اتفق الجانبان على العلاقات النفطية والتأكيد على مد أنبوب النفط الخام العراقي إلى مصفى عبادان كذلك مد أنبوب نقل المنتجات النفطية إلى البصرة وتوريد المشتقات النفطية لإيران عبر المنفذ الشرقي. وطلب العراق العمل على زيادة كمية الغاز السائل المصدر الى العراق كذلك تبادل الخبرات في مجالي النفط والغاز وتوفير فرص تدريبية للكوادر العراقية. وفي مجال الكهرباء أتفق الطرفان على ضرورة تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين وزارتي الكهرباء والطاقة بين كل من العراق وإيران وتجديد طلب العراق لشراء متنقلات عدد(٣) لتشغيل خطي بنجوين وحلبجة كذلك العمل في مشاريع الربط الكهربائي خاصة خط الهارثة- ميناء عبادان كذلك قيام الجانب الإيراني بتزويد الجانب العراقي بتفاصيل الألياف الضوئية المستخدمة على خطوط نقل الطاقة ونقل الخبرة الإيرانية في مجال تأهيل قطاع الكهرباء. وفي مجال النقل اتفق الجانبان على ضرورة الاسراع في الاجراءات المتخذة للربط السككي بين البلدين عبر مشروع البصرة- شلامجة ومشروع خانقين-قصر شيرين، و تقديم فرص تدريبية لتطوير المستوى الفني في مجال إعداد و تصاميم و تخطيط و إدارة وتنفيذ مشاريع السكك الحديدية والمترو والمطارات وكذلك تحديث اسطول النقل العراقي ونقل البضائع و تجهيزها بالاحتياجات. وفي مجال الزراعة طلب الجانب العراقي النظر في إمكانية تجهيز العراق بأربع طائرات ثابتة لاستخدامها في الرش الجوي و المساعدة في أجراء الفحوصات النوعية للمواد العلفية و المبيدات والأدوية واللقاحات، والتنسيق والتعاون في مجال تبادل المعلومات و الخبرة في مكافحة التصحر. وفي مجال الصحة أتفق الطرفان على توأمة المستشفيات و المختبرات المركزية المهمة و تفعيل مذكرة التفاهم بين وزارتي الصحة بين البلدين و شملت مذكرة التفاهم بين البلدين أيضا التعاون في مجالات الأعمار و الإسكان والبيئة، وكذلك التعاون الفني والثقافي والتربوي وطلب العراق إمكانية مساهمة إيران في بناء مدارس جديدة وتطوير السياحة الدينية والمساعدة في التدريب وتكنولوجيا المعلومات التربوية.